محامون ضد الانقلاب تستنكر ارتفاع أعداد المحامين المعتقلين وتدشن حملة " أطلقوا سراح القانون

الجمعة 7 فبراير 2014 12:02 م

نافذة مصر
تدين حركة محامون ضد الانقلاب ارتفاع أعداد المحامين المعتقلين سياسيا في مصر الي **250** معتقلا ، وارتفاع أعداد المطلوبين الي **350** محاميا جميعهم من المترفعين عن معتقلين مناهضيين للانقلاب العسكري بينهم **12** عضوا منتخبا بمجلس النقابة العامة للمحامين ، والعشرات من الأعضاء المنتخبين بالمجالس الفرعية للمحامين

وتؤكد الحركة أن كل المحامين المعتقلين ، تم استهدافهم بقرارات حبس سياسي ، لمشاركتهم بالواجب القانوني في الترافع عن المعتقلين السياسين المناهضيين للانقلاب العسكري ، وبعضهم تم ضمه لذات القضايا المتهم فيها موكليه، بتجاهل واضح من قضاة الانقلاب لكل القواعد القانونية ، وبشكل يكشف أسباب عدم اجادة بعضهم للقراءة
وتستنكر الحركة صمت سامح عاشور نقيب المحامين علي هذه الانتهاكات ، وانشغاله بالعمل السياسي ودعم الانقلاب العسكري والاصرار علي بيع المحامين ، مؤكدة أن تحرك بعض اعضاء المجلس بتقديم بلاغات للنيابة العامة لا تكفي ، ولابد من تصعيد الاجراءات النقابية لحماية المحاماة والمحامين ، بطريقة تليق بتاريخ النقابة .

وتدشن الحركة حملة "اطلقوا سراح القانون" للمطالبة بالافراج عن كافة المحامين المعتقلين فورا ودون اي شروط ، والمطالبة باستقلال القضاء وسيادة القانون ، داعية نقابات المحامين في العالم العربي والاتحاد الدولي للمحامين بالتدخل الفوري ووقف اجراءات المذبحة بحق محامي مصر
القانون .. العدل .. الحق
حركة محامون ضد الانقلاب